الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني

حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن التقرير الراهن هو تمهيد فعلي لخطوات جدية في سبيل تحسين حياة اللاجئ الفلسطيني في لبنان وتعبير صادق عن الخطاب الرسمي اللبناني الصريح تجاه العلاقة اللبنانية الفلسطينية، ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني تجد في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل أحد المداخل الأساسية لتنفيذ خطة عملها وتحقيق أهداف المرحلة الثانية من مشروعها الرامي إلى تشكيل مرجعية موحدة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين ورفع الوعي في هذا المجال وبناء الثقة بين اللبنانيين والفلسطينيين وتفعيل التواصل والتنسيق بين الأطراف والمؤسسات المعنية كافة بغية تنفيذ التزامات لبنان الدولية والعمل على تحسين حياة اللاجئ الفلسطيني اليومية وحماية حقوقه بما يخدم المصلحة اللبنانية الفلسطينية المشتركة.

عليا عنوز

حزيران ٢٠١١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهـرســت

كلمة الرئيسة ١

مقدمة ٤

لمحة عن الاستعراض الدوري الشامل ٥

لبنان والاستعراض الدوري الشامل بخصوص حقوق اللاجئين الفلسطينيين ٦

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والاستعراض الدوري الشامل ٧

التوصيات الموجهة الى لبنان بخصوص اللاجئين الفلسطينيين خلال الاستعراض الدوري الشامل ٨

أ- التوصيات التي اعرب لبنان عن تأييده لها في التقرير النهائي ٨

ب- التوصيات التي لم تحظَ بتأييد لبنان في التقرير النهائي ٩

أهداف وآليات المتابعة ١٠

أ- أهداف متابعة التوصيات المقبولة في الاستعراض الدوري ١٠

ب- آليات متابعة التوصيات المقبولة في الاستعراض الدوري ١١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"تعزيز قدرات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، كخطوة في سبيل النهوض بحقوق الإنسان والوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين في لبنان"

توصية صادرة عن المملكة المتحدة ضمن جلسة فريق العمل في الاستعراض الدوري الشامل؛ وقد لقيت هذه التوصية الموافقة والترحيب من قبل الوفد الرسمي اللبناني وذلك في تقرير لبنان النهائي المقدم في جنيف، بتاريخ ٢٠١١/٠٣/١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لمحة عن الاستعراض الدوري الشامل

ما هو الاستعراض الدوري الشامل؟

هو آلية جديدة تأسست مع إنشاء مجلس حقوق الإنسان في ١٥ آذار ٢٠٠٦ بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يحمل الرقم ٢٥١/٦٠، بموجب هذه الآلية، تخضع كل دولة من الدول الـ ١٩٢ المنضمة الى الأمم المتحدة لمراجعة سجلها في حقوق الانسان بشكل دوري مرة كل أربع سنوات، وتخضع في كل عام ٤٨ دولة لهذه المراجعة وذلك بدءاً من سنة ٢٠٠٨، الى حين اكتمال مراجعة جميع الدول الـ ١٩٢.

أهداف الاستعراض الدوري الشامل

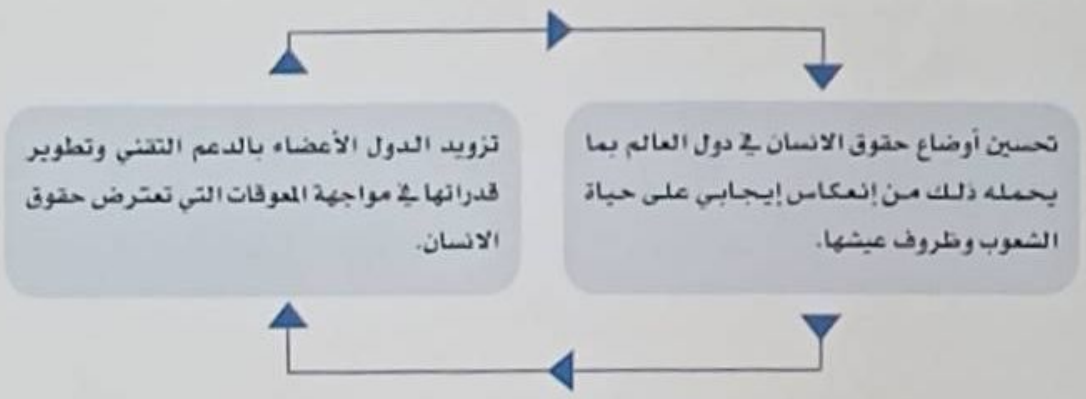

مراحل الاستعراض الدوري الشامل

يجري الاستعراض الدوري على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى** : نقاش بين الدول الخاضعة للمراجعة (State Under Review) ضمن اطار جلسة الفريق العامل (Working Group) بحيث تنتهي هذه الجلسة بسلسلة من التوصيات توجه للدولة الخاضعة للمراجعة يجري تضمينها في مسودة تقرير.
- **المرحلة الثانية** : اعتماد مسودة التقرير الخاصة بالدولة الخاضعة للمراجعة .
- **المرحلة الثالثة** : اعتماد التقرير النهائي في جلسة عامة لمجلس حقوق الانسان Plenary Session.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لبنان والاستعراض الدوري الشامل بخصوص حقوق اللاجئين الفلسطينيين

خضع لبنان في العام ٢٠١١ لمراجعة سجله في حقوق الإنسان حيث اتخذ موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيّزاً مهماً من النقاش، خلال المداولات التي جرت في جلسة الفريق العامل بالاستناد إلى التقرير الوطني التي تضعه الدولة التي تخضع للمراجعة، وإلى التقرير المقدم من المفوضية السامية لحقوق الانسان والذي يتألف من المعاهدات الدولية والأصول المعتمدة من قبل الدولة الخاضعة للمراجعة وأية وثائق أو معلومات ترد في هذا الشأن من منظمات عاملة في الأمم المتحدة، وإلى ملخص تعدّه المفوضية السامية لحقوق الانسان لمعلومات مقدمة من الجهات المعنية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية التي تعنى بشؤون الانسان للدولة الخاضعة للمراجعة، تبين أن عدداً من الدول أثارت مسألة حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لاسيما حق الملكية وحرية التنقل وإشكالية فاقدي الأوراق الثبوتية وظروف العيش المتعثرة وغيرها من المواضيع.

وفي الوقت عينه، نوهت دول أخرى بالتقدم المحقق في هذا المجال لاسيما التعديل التشريعي الأخير على قانوني العمل والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى إنشاء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في العام ٢٠٠٥ التي شكلت بالنسبة للمملكة المتحدة خطوة نوعية ينبغي دعمها بشتى الوسائل.

وبعد أن استمهلت الدولة اللبنانية للإجابة على بعض القضايا المطروحة، قدمت تقريرها بصورته النهائية في جلسة عامة لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بتاريخ ٢٠١١/٠٣/٢٤، حيث أعلن رئيس الوفد اللبناني الأمين العام لوزارة الخارجية السفير ولبم حبيب موافقة لبنان على التوصيات التي طرحت في جلسة الاستعراض الدوري في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠ سواءً التي أعلن لبنان تأييده لها أو الإجابة عنها في الدورة السادسة عشر.

هذا وقد اعتبر الوفد اللبناني أن هناك نقلة نوعية في موضوع اللاجئين الفلسطينيين، تجسدت بإنشاء هيئة الحوار اللبناني الفلسطيني في العام ٢٠٠٥ التي أزالت العديد من الهواجس وسوء الفهم، وأرست آلية للتعاون بين الطرفين اللبناني والفلسطيني، وهي تعمل بروحية إيجابية وواقعية لمعالجة المواضيع العالقة بالتعاون مع وكالة الأونروا والدول المانحة. أضاف الوفد أن من أهم إنجازات لجنة الحوار تمثل بإيجاد حل لمسألة فاقدي الأوراق الثبوتية بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام، ووضع خطط بإشراف الأونروا لتحسين أوضاع المخيمات في لبنان، وإعادة إعمار مخيم نهر البارد بمساهمة الدول المانحة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والاستعراض الدوري الشامل

تقع عادةً المسؤولية الأساسية في تنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل على الدولة التي تم مراجعة وضعها عبر رسم خطط تنفيذية بشأن التوصيات الواردة والموافق عليها في تقرير النتائج النهائي.

قبل اعتماد التقرير النهائي، نظمت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني طاولة مستديرة في شباط ٢٠١١ بالشراكة مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في السراي الكبير لمواكبة إقرار التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل فيما يخص حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وذلك خلال الجلسة العامة المحددة في شهر آذار ٢٠١١. ضمت الطاولة ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات اللبنانية المعنية بالشأن الفلسطيني وعن منظمات المجتمعين المدنيين اللبناني والفلسطيني والأونروا ووكالات الأمم المتحدة وممثلين عن سفارات عديدة وعن الاتحاد الأوروبي وغيرهم من الناشطين في مجال حقوق الانسان. وقد ساهمت هذه الطاولة بشكل كبير في الإضاءة على آليات الاستعراض وأهميته وتوضيح موقف لبنان الرسمي والمعايير التي اعتمدها لاتخاذ موقفه من التوصيات والإجابة على الكثير من التساؤلات المطروحة في هذا المجال؛ فكانت مناسبة لمناقشة الإشكاليات المطروحة وتقديم بعض الطروحات. وقد خلصت الطاولة إلى نتائج عديدة أساسية منها:

١. التأكيد على وحدة المعايير التي اتبعها لبنان في تأييد او عدم تأييد التوصيات دون اي تمييز بين تلك المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وغيرها من التوصيات؛
٢. عدم ادماج المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان في بعض التشريعات والقوانين الوطنية؛
٣. غياب جزئي أو كلي لموضوع اللاجئين الفلسطينيين في عمل بعض المؤسسات الرسمية؛
٤. عدم وجود رؤية واحدة واستراتيجية واضحة للوزارات بخصوص موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالإضافة إلى النقص في التنسيق والتواصل في هذا الخصوص ضمن المؤسسة الرسمية الواحدة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التوصيات الموجهة إلى لبنان بخصوص اللاجئين الفلسطينيين خلال الاستعراض الدوري الشامل

أ. التوصيات التي أعرب لبنان عن تأييده لها في التقرير النهائي

١ - اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين إمكانيات العمل وظروف العمل للاجئين الفلسطينيين (هنغاريا)؛

٢ - تعزيز جهود مساعدة الفلسطينيين المقيمين في لبنان الذين لا يحملون وثائق هوية، بما يمكنهم من التمتع بحياة كريمة (فلسطين)؛ هذا وقد لفت الوفد إلى حصول تقدم إيجابي في هذا المضمار، تمثل في جهود لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني لجهة إيجاد حل لمسألة الفلسطينيين المقيمين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام، وذلك عبر منحهم بطاقات خاصة بعد التأكد من أحقيتهم بالحصول على مثل هذه المستندات، واستنادا إلى القوانين اللبنانية المرعية الإجراء.

٣ - تعزيز قدرات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، كخطوة في سبيل النهوض بحقوق الإنسان والوضع الإنساني للاجئين الفلسطينيين في لبنان (المملكة المتحدة)؛ هذا وقد أضاف الوفد أن لبنان يرحب بهذا التعزيز لقدرات اللجنة ضمن الولاية المنوطة بها وفقاً لقرار إنشائها رقم ٢٠٠٥/٨٩ الصادر عن مجلس الوزراء اللبناني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وانسجاماً مع القوانين المرعية الإجراء والنظام العام والدستور اللبناني، مشيراً إلى أن مسؤولية تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين تقع بالدرجة الأولى على عاتق الأونروا، وأن أي مجهود تقوم به الدولة اللبنانية في هذا الاتجاه لا يُعتبر رديفاً أو بديلاً عن مهمة الأونروا، مشدداً أن لبنان لم يكن له أي دور في خلق مشكلة الفلسطينيين الذين طردوا قسراً من أرضهم، وإنما يعاني من تداعيات المشكلة التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية مع التأكيد على الالتزام بحق العودة وعدم التوطين.

٤ - تفعيل تعديلات قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي التي تمنح اللاجئين الفلسطينيين الحق في العمل، وذلك في أقرب وقت ممكن (النرويج)؛

٥ - ضمان أن يشمل التعليم جميع مناطق البلد، بما في ذلك المناطق التي يعيش فيها اللاجئون، مع مراعاة أن ولاية وكالة الأونروا تشمل الاحتياجات التعليمية للاجئين الفلسطينيين (اليمن)؛

٦ - مواصلة دعوة المجتمع الدولي والبلدان المانحة إلى تمويل مشاريع مثل المبادرة التي أطلقتها الحكومة في عام ٢٠٠٦ لتحسين المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين والأحوال المعيشية في المخيمات، والمبادرات المماثلة الرامية إلى ضمان كرامة العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم إلى وطنهم، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي (السودان)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب. التوصيات التي لم تحظ بتأييد لبنان في التقرير النهائي

١ - الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وإلى بروتوكولها الإضافي، وضمان تنفيذ هذه الصكوك على الصعيد الوطني (بلجيكا)؛

٢ - الإسراع بوتيرة الإجراءات المتخذة في وزارة العمل لإنجاز اللوائح التنفيذية التي تيسّر عمل الفلسطينيين وفتح باب العمل أمامهم في جميع المهن الحرة (فلسطين)؛

٣ - إزالة العقبات التي تعترض تشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وإتاحة سبل العمل لهم، وتوفير فرص التعليم المجاني لجميع أطفال اللاجئين، وتقديم الرعاية الصحية الشاملة (فرنسا)؛

٤ - ضمان حرية التنقل للاجئين الفلسطينيين والالتزام بتحسين شروط تشغيلهم (فرنسا)؛

٥ - منح اللاجئين الفلسطينيين حرية التنقل، وبخاصة تيسير حرية الدخول إلى مخيم نهر البارد والخروج منه (النرويج)؛

٦ - إصدار تصاريح للاجئين في لبنان تسمح لهم بحرية التنقل والعمل، بما في ذلك الحق في مزاولة الأعمال التي تتطلب العضوية في النقابات، ودون وضع شروط عسيرة للتجديد أو اشتراط دفع رسوم (الولايات المتحدة)؛

٧ - منح اللاجئين الفلسطينيين حق تملك الأراضي (النرويج)؛ اتخاذ إجراءات تشريعية لضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في وراثة الممتلكات وتسجيلها، بما في ذلك الحق في تملك الأراضي (هولندا)؛ تعديل التشريع الذي يقيد قدرة اللاجئين الفلسطينيين على التملك، لا سيما المرسوم الرئاسي الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، المعدل في نيسان/أبريل ٢٠٠١ (هولندا)؛

٨ - إيجاد حل كامل لمشكلة وثائق هوية اللاجئين الفلسطينيين، وتعديل الأحكام التشريعية والسياسات التي لها عواقب تمييزية على السكان الفلسطينيين بالمقارنة بغيرهم من غير المواطنين (أيرلندا)؛

٩ - مواصلة تعزيز سبل تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوق الإنسان، ومعاملتهم معاملة قانونية لا تقل عن تلك التي يعامل بها سواهم من غير المواطنين، لا سيما فيما يتعلق بالحق في العمل وحرية التنقل، مع أخذ مسؤولية المجتمع الدولي في الاعتبار (البرازيل)؛

١٠ - سد الثغرات الناجمة عن القانون المعدل المتعلق باللاجئين الفلسطينيين المسجلين، كالسماح للاجئين الفلسطينيين بالحصول على تصاريح عمل مؤقتة (هولندا)؛

١١ - اتخاذ تدابير فعالة تكفل التحسين الفوري لوضع اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك تعديل الأحكام التشريعية والسياسات ذات الأثر التمييزي على السكان الفلسطينيين (فنلندا)؛

١٢ - اعتماد القوانين الضرورية من أجل الإسهام في تخفيف وطأة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين (كندا)؛

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهداف وآليات المتابعة

تُعتبر عملية متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض ضرورة أساسية لإعطاء التقرير الصادر معنىً عملياً وإيجاد آلية عمل تضع التوصيات التي تمت الموافقة عليها قيد التطبيق.

إن متابعة التوصيات أمر ضروري لتحقيق الهدف الأساسي في هذا المجال. ألا وهو تحسين وضع حقوق الإنسان في لبنان بشكل عام وتحسين وضع اللاجئ الفلسطيني الموجود في لبنان بشكل خاص.

١ - أهداف متابعة التوصيات المقبولة في الاستعراض الدوري:

١- تحسين وضع اللاجئ الفلسطيني في لبنان

٢- الوفاء بالتزامات الدولة و تعهداتها الدولية وخاصة التوصيات التي وافقت عليها ضمن الاستعراض الدوري الشامل

٣- إمكانية تقييم التطورات الايجابية والتحديات التي تواجهها الدولة بشكل عام، ولجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بخصوص وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

٤- تعزيز سبل التواصل بين اللجنة وكل الأطراف المشاركين في الإستعراض، ودعم التعاون بين اللجان الرسمية وكافة شرائح المجتمع الأهلي الفلسطيني واللبناني

٥- المساهمة في إعداد التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل اللاحق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ - آليات متابعة التوصيات المقبولة في الاستعراض الدوري:

١- تشكيل فريق عمل يضم وبالإضافة إلى لجنة الحوار، ممثلين عن الوزارات المعنية وعن جمعيات المجتمع الأهلي الفلسطيني واللبناني التي شاركت في متابعة الاستعراض الدوري؛

٢- عرض نتائج التقرير الدوري الشامل على أصحاب المصلحة ذوي الصلة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية، لإشراكهم في إعداد المرحلة اللاحقة للتقرير الوطني من خلال التشاور وتزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بوضع اللاجئ الفلسطيني في لبنان، كل حسب اختصاصه؛

٣- قيام فريق العمل بدراسة المعلومات الواردة في التوصيات المذكورة وتحرير المعلومات المراد العمل عليها خلال السنوات الأربعة اللاحقة للتقرير؛

٤- تفعيل آليات اشراك المجتمع المدني في إعداد التقرير الوطني قبل وقت كاف عبر اعتماد وسائل مختلفة (موقع الكتروني، اجتماعات، ندوات...) وتنظيم ورش عمل للجهات ذات المصلحة كافة بغرض إتاحة الفرص للجميع لإبداء آراءهم وملاحظاتهم في أوضاع حقوق اللاجئين الفلسطينيين على ارض الواقع ومناقشة طرق تحسينها؛

٥- إنشاء آلية رصد ومراجعة للتشريعات الوطنية وتطبيقاتها المتعلقة بوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتخصيص مساحة على الموقع الكتروني الخاص باللجنة بهدف متابعة النتائج والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الانسان بغرض إتاحة الفرصة للجميع لإبداء أي ملاحظات تتعلق بحقوق اللاجئ الفلسطيني الموجود على الأراضي اللبنانية؛

٦- وضع هيكل دائم مشترك بين الوزارات تناط به مسؤولية تقديم التقارير الى هيئات المعاهدات الدولية وآلية الاستعراض الدوري الشامل؛

٧- الحث على إفراد الهيئات الرسمية اللبنانية مساحة لوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ووضع خطط عمل عملية وواضحة في هذا الخصوص؛

٨- تفعيل التنسيق وتبادل المعلومات بين الادارات والوزارات المعنية ولجنة الحوار في جمع وتوثيق المعلومات ومشاركتها بوصفها نقطة التقاء بين جميع الجهات المعنية في الموضوع الفلسطيني.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رئاسة مجلس الوزراء - لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني
بيروت - لبنان - السراي الحكومي - ساحة رياض الصلح - وسط بيروت التجاري
تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨٣٠٧٤ + - فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨٠٧٠٥ +
info@lpdc.gov.lb - ww.lpdc.gov.lb - press@lpdc.gov.lb

حزيران ٢٠١١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رئاسة مجلس الوزراء - لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني
بيروت - لبنان - السراي الحكومي - ساحة رياض الصلح - وسط بيروت التجاري
تلفون: 961 1 983074 . - فاكس: 961 1 980705 .
info@lpdc.gov.lb - ww.lpdc.gov.lb - press@lpdc.gov.lb

حزيران 2011

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner